

جامعة الإسكندرية

كلية التجارة

قسم المحاسبة

المراجعة المستمرة كمدخل لمراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية - مع دراسة تطبيقية

رسالة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة

مقدمة من

الطالب/ إبراهيم حسن إبراهيم سيد أحمد

المدرس المساعد بقسم المحاسبة

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب نصر علي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور/ محمد سمير الصبان

أستاذ المحاسبة والمراجعة

ونائب رئيس جامعة الإسكندرية (الأسبق)

۲۰۰۹

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا إِلَصْلَاحَ مَا أَسْتَطَعْتُ وَمَا
تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

آلية ٨٨ من سورة هود

لجنة الحكم على الرسالة

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور / محمد سمير الصبان

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

عضوأ

الأستاذ الدكتور / محمد يوسف سالم

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة طنطا

عضوأ

الأستاذ الدكتور / محمد السيد سرايا

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

مشرفاً وعضوأ

الأستاذ الدكتور / عبد الوهاب نصر علي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكر فضله، وأصلی وأسلم على سیدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، ويسرفني أن أعبر عن عميق شكري وتقديري إلى أستاذی الفاضل الأستاذ الدكتور / محمد سمير الصبان أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية على ما أفضى به على من علم غزير وجهد كبير وتوجيهات رشيدة وبناءة ورعاية دائمة طوال فترة إشرافه على هذا البحث، ولا يسعني إلا أن أدعو الله عز وجل له بوافر الصحة والعافية، وأن يجزيه عنی خیر الجزاء.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أستاذی الفاضل الأستاذ الدكتور / عبد الوهاب نصر على أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية، على ما أعطاني من وقت وجهد وعلم وتوجيهات ونصائح سديدة وبناءة، طوال فترة إشرافه على هذا البحث، ولا يسعني إلا أن أدعو الله عز وجل له بوافر الصحة والعافية، وأن يجزيه عنی خیر الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / محمد يوسف سالم أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة طنطا على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة رغم تعدد مسئoliاته وكثرة مشاغله مما يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، متعمد الله بالصحة والعافية، وجزاه عنی خیر الجزاء.

وعرفاناً بالفضل أتوجه بجزيل شكري وتقديري إلى أستاذی الفاضل الأستاذ الدكتور / محمد السيد سريان أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة، رغم تعدد مسئoliاته وكثرة مشاغله مما يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، متعمد الله بالصحة والعافية، وجزاه عنی خیر الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أستاذتي وزملائي بقسم المحاسبة بالكلية على صدق مشاعرهم، مع أمنياتي لهم بالتوفيق.

وأنقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ / هانى التركى المدرس المساعد بقسم الإحصاء على مساعدته الصادقة في إجراء التحليل الإحصائى للدراسة التطبيقية.

وأنقدم بالشكر والتقدير إلى أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والمسئولين ببورصة الأوراق المالية وشركات السمسرة ومراقبى الحسابات بمكاتب المراجعة والجهاز المركزي للمحاسبات، على تفضيلهم بالرد على قائمة الاستقصاء مما ساعدى على إتمام الدراسة التطبيقية.

والله أسمى التوفيق،،،

الباحث

سَمِعَ

إلى روح أبي وأخي مصطفى : يرحمهما الله

إِلَيْهِ أَهْمَّ أَهْمَالِ اللَّهِ فِي عُمُرِهَا

إِلَى أَخْوَنِي وَأَبْنَائِهِمْ : بَارِكُ اللَّهُ فِيهِمْ

١ - مقدمة:

تهدف المراجعة بصفة أساسية إلى إبداء الرأي في صدق وعدالة القوائم المالية، ويعني ذلك أن وظيفة التصديق على المعلومات تعد جوهر وظيفة المراجعة.

ويترتب على وظيفة التصديق وجود دور اجتماعي للمراجعة يتمثل في تقديم التأكيد على انخفاض مخاطر المعلومات المنشورة لمتخذي القرارات. وقد تطور الدور الاجتماعي للمراجعة استجابةً إلى اعتقادات كافة الأطراف والجماعات المهتمة داخل المجتمع، والذين يبحثون عن المعلومات والثقة في أداء الآخرين (Flint, 1988).

وتتطور احتياجات المستفيدين من خدمات مهنة المراجعة مع التطورات في بيئة الأعمال التي تنعكس على بيئة المراجعة. غالباً ما تكون استجابة مهنة المراجعة تالية للتغيرات في بيئة الأعمال، لذلك نشأ ما يعرف بفجوة التوقعات والتي تمثل الفرق بين توقعات أصحاب المصالح مما يجب أن يقوم به مراقب الحسابات وما يقوم به مراقب الحسابات فعلاً.

وقد كانت أبرز المحاولات لتضييق فجوة التوقعات قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في سنة ١٩٨٨ بإصدار تسع قوائم لمعايير المراجعة ترتبط بتحديد دور مراقب الحسابات في اكتشاف الأخطاء والتلاعب والتصرفات غير القانونية والتقرير عنها، وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وتوصيل نتائج هذا التقييم إلى الأطراف المهتمة، وأداء الإجراءات التحليلية، ومراجعة التقديرات المحاسبية، والاتصال بلجنة المراجعة.

واستمرت احتياجات أصحاب المصالح في التغير مع التطورات في ممارسات الأعمال التي يتبعها قيام المنظمات المهنية بإصدار بعض معايير المراجعة، حتى يتم تخفيف فجوة التوقعات التي تزداد مع كل تغير في احتياجات أصحاب المصالح. إلا أنه حدثت مجموعة من التطورات والأحداث أدت إلى وجود فجوة أخرى بين ما تقدمه المراجعة التقليدية لقوائم المالية – ممثلاً في منتجها النهائي وهو تقرير المراجعة السنوي أو تقرير الفحص المرحلي – وما يطلبه أصحاب المصالح من تأكيد على المعلومات الفورية أو شبه الفورية التي تصدرها المنظمات على موقعها الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حتى يمكن الاعتماد على تلك

المعلومات في اتخاذ القرارات. وكذلك التأكيد على سلامة الموضع والأنظمة الإلكترونية لتلك المنظمات وحماية المعلومات الشخصية للمتعاملين معها (Elliott, 2002, P. 143).

وتمثل أهم التطورات التي أثرت على بيئة الأعمال ومن ثم بيئة المراجعة تلك التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي كانت أبرز نتائجها هي انتشار شبكة الإنترنت وعمليات التجارة الإلكترونية. ومن هذه الآثار اختفاء أو شبه اختفاء أنظمة المحاسبة التقليدية اليدوية أو أنظمة المحاسبة التقليدية التي تعتمد على الحاسوب الآلي. وظهور أنظمة المعلومات المحاسبية الفورية In Real Time Accounting Systems، والتي من خلالها يمكن إصدار قوائم مالية فورية وتقارير فورية عن مستويات الأصول والالتزامات.

وقد أدت هذه التطورات إلى طلب أصحاب المصالح للتأكد على تلك القوائم والتقارير الفورية حتى يمكن الاعتماد على ما تحمله من معلومات في اتخاذ القرارات.

أما أبرز الأحداث التي أثرت على بيئة الأعمال وانعكست على بيئة المراجعة، فهي حالات انهيار مجموعة من الشركات الكبرى في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي مثل شركة Enron و Worldcom. وقد أدت تلك الحالات إلى قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون Sarbanes-Oxley Act 2002، والذي ألقى أعباء جديدة على كل من إدارة الشركة ومراقبي الحسابات في مجال تدعيم حوكمة الشركات. وقد كانت أبرز هذه الأعباء هي إلزام إدارة الشركات بإعداد تقارير سنوية عن تقييم الإدارة لمدى فعالية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية، وتقارير فورية عن أي تغيرات جوهرية في الظروف المالية، ومن ثم إلزام مراقب الحسابات بإبداء الرأي في تلك التقارير.

وقد جاءت هذه التطورات والأحداث متسقة مع لاحظه لجنة Elliott (1998, P. 1) أن إجمالي إيرادات المراجعة التقليدية للقوائم المالية - معدلة بالتضخم - لم تزد في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1987 حتى 1996. بل انخفضت إيرادات ثلاثة منشأة مراجعة من المنشآت الكبار خلال الفترة من سنة 1991 حتى سنة 1996 بنسبة 11%， أيضاً لا تتوقع اللجنة نمو في الطلب على خدمات المراجعة التقليدية للقوائم المالية. لذلك رأت اللجنة أنه يجب أن يتواافق مراقبو الحسابات مع التطورات في تكنولوجيا المعلومات في اتجاهين:

الاتجاه الأول هو قيام مراقبى الحسابات بالتأكد على المعلومات الفورية التي تصدرها الشركات على موقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وهذا سيؤدي إلى وجود تحول في مدخل المراجعة. وقد تم تدعيم هذا الاتجاه من خلال قيام كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والمعهد الكندى للمحاسبين القانونيين CICA فى سنة ١٩٩٩، بإصدار التقرير البحثي المشترك عن المراجعة المستمرة.

أما الاتجاه الثاني فهو توسيع تشكيلة الخدمات المهنية التي يقدمها مراقب الحسابات، وذلك من خلال تطوير مجموعة خدمات التأكيد المهني Assurance Services. وتعد خدمتا التأكيد على الثقة في موقع الشركة الإلكترونى على شبكة الإنترنت Webtrust، والتأكيد على الثقة في نظام الشركة الإلكترونى Systrust هما أبرز تلك الخدمات.

٢ - مشكلة البحث:

أدت التطورات السريعة والمترافقه في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تطوير عمليات التجارة الإلكترونية. وقد أثرت التجارة الإلكترونية على ممارسات الأعمال، والتي أثرت بدورها على كل من نظم المعلومات المحاسبية وبيئة المراجعة. فظهرت نظم المعلومات المحاسبية الفورية والتي أصبح من خلالها يتم إعداد قوائم مالية فورية أو تقارير فورية عن مستويات بعض العناصر مثل العملاء والمخزون. وهذه القوائم والتقارير يطلب أصحاب المصالح التأكيد عليها من جانب مراقبى الحسابات حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وتأثرت بيئة المراجعة بالتجارة الإلكترونية من خلال اختفاء المستندات الورقية، وأصبحت معظم أدلة المراجعة إلكترونية. كما ظهرت مخاطر وأساليب رقابة داخلية جديدة، أثرت على تقييم مراقب الحسابات لكل من خطر المراجعة وفعالية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية. وقد أدت تلك التطورات إلى استحداث المراجعة المستمرة كمدخل للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.

وفى ضوء ما سبق تتمثل مشكلة البحث فى الإجابة على مجموعة من التساؤلات عن أهمية استخدام مدخل المراجعة المستمرة فى بيئة التجارة الإلكترونية، والمتطلبات الازمة لتطبيق هذا

المدخل، وأثر تطبيق هذا المدخل على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات بمراحله الأربع وهي قبول التكليف، وتحطيط أعمال المراجعة، وتنفيذها، وإعداد تقرير المراجعة.

٣ - أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة صور تأثير التجارة الإلكترونية على بيئة المراجعة، وبصفة خاصة المتغيرات الجديدة المرتبطة باتجاه الشركات إلى إصدار قوائم وتقارير مالية فورية على موقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والمتطلبات الجديدة المرتبطة بالشروط الواجب توافرها في كل من منشأة المراجعة وعميل المراجعة حتى يمكن أداء أعمال المراجعة في تلك البيئة، والمخاطر الجديدة التي تظهر في تلك البيئة وتوثر على تقييم خطر المراجعة، وأساليب الرقابة الداخلية المتعلقة بمواجهة تلك المخاطر. كما يهدف البحث إلى تحديد مدى أهمية المراجعة المستمرة كمدخل للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية. والعوامل التي تؤدي إلى الحاجة للمراجعة المستمرة وتلك المحفزة لإدارة الشركات وأصحاب المصالح لزيادة الطلب عليها. وكذلك تطوير إطار شامل للمتطلبات المهنية لأداء أعمال المراجعة المستمرة في كل مرحلة من مراحل المراجعة.

أيضاً يستهدف البحث استقصاء وجهات نظر الأكاديميين والممارسين وأصحاب المصالح في مصر عن أهمية استخدام مدخل المراجعة المستمرة في بيئة التجارة الإلكترونية، والعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وكذلك أثر مدخل المراجعة المستمرة على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، ومتطلبات التأهيل العلمي والعملي الملائمة لأداء أعمال المراجعة المستمرة، والمتطلبات التشريعية والمهنية الملائمة لتهيئة البيئة المصرية لتطبيق المراجعة المستمرة.

٤ - أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية خاصة من أنه يتعرض لمشكلة بحثية هامة وهي عدم ملاءمة المراجعة التقليدية للقواعد المالية في بيئة التجارة الإلكترونية، وضرورة التوجه نحو استخدام مدخل المراجعة المستمرة.

كما يتجه هذا البحث نحو مدخل إيجابي لتطوير مهنة المراجعة لتلائم بيئة التجارة الإلكترونية، حيث يقدم إطاراً متكاملاً لأثر استخدام مدخل المراجعة المستمرة على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات. وذلك من خلال تحديد الشروط التي ينبغي توافرها في مكتب المراجعة وعميل المراجعة حتى يمكن قبول التكليف بأعمال المراجعة المستمرة، وأثر مدخل المراجعة المستمرة على مستوى خطر التكليف، والمخاطر الجديدة المرتبطة ببيئة التجارة الإلكترونية، وأثرها على تشغيل نموذج خطر المراجعة، وأساليب الرقابة الداخلية الجديدة لمواجهة المخاطر الناشئة عن بيئة التجارة الإلكترونية، وأثر الأدلة الإلكترونية على تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، وأساليب وأدوات تجميع وتقييم الأدلة الإلكترونية، وأهمية أداء الاختبارات الأساسية سواء كانت تحليلية أو تفصيلية بصورة متزامنة مع أداء الاختبارات الرقابية الموسعة لتقدير هيكل الرقابة الداخلية حتى يمكن الاعتماد على الأدلة الإلكترونية، وإصدار تقارير مراجعة فورية عن نتائج أعمال المراجعة المستمرة، والتي يتم إتاحتها بصورة مستمرة على موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

وتظهر أهمية هذا البحث في البيئة المصرية، وبصفة خاصة مع اتجاه الحكومة المصرية نحو تطوير البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات من خلال نشر خدمة الإنترنت في جميع المناطق، وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، وإصدار التشريعات المدعمة لانتشار عمليات التجارة الإلكترونية مثل قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية ومشروع قانون التجارة الإلكترونية. كما يوجد عدد كبير من البنوك المصرية أصبحت تقدم كثير من الخدمات البنكية من خلال شبكة الإنترنت. كذلك أتاحت قرار رئيس مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٦ لشركات السمسرة تلقي أوامر بيع وشراء الأوراق المالية من عملائها وتنفيذهما من خلال شبكة الإنترنت، وقد تم الانتهاء من الربط الآلي بين البورصة وشركة مصر للمقاصلة ووسطاء التداول. وكذلك فإن اقتراب تفعيل الجانب الخاص بتحرير الخدمات في اتفاقية الجات في مصر قد يجعل للبحث دوراً في تطوير مهنة المراجعة في مصر، من خلال تحفيز القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر ومراقبي الحسابات أنفسهم إلى إعادة النظر في تأهيل وتدريب مراقبين الحسابات في مصر، حتى يستطيعوا العمل في بيئة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، والتي تعد أبرز ملامحها استخدام أنظمة المعلومات المتكاملة مثل نظام تخطيط موارد المشروع ERP.

وممارسة عمليات التجارة الإلكترونية. كما أن خطوات الدولة الساعية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية قد تدفع الشركات الأجنبية إلى طلب خدمة المراجعة المستمرة.

٥ - حدود البحث:

يختص هذا البحث بدراسة مدخل المراجعة المستمرة في بيئة التجارة الإلكترونية. ويخرج عن نطاق الدراسة خدمات التأكيد المهني الأخرى التي يقدمها مراقب الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية مثل خدمة التأكيد على الثقة في موقع الشركة الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وخدمة التأكيد على الثقة في نظام الشركة الإلكترونية.

٦ - خطة البحث:

إنطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً للهدف منه تسير خطة الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: التأصيل العلمي لمفهوم المراجعة المستمرة.

الفصل الثاني: استقراء وتقدير الإصدارات المهنية في مجال المراجعة المستمرة.

الفصل الثالث: استقراء وتقدير الدراسات السابقة في مجال المراجعة المستمرة.

الفصل الرابع: دراسة وتقدير الوضع في مصر بشأن المراجعة المستمرة.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية.

الفصل السادس: نتائج ووصيات البحث وأهم مجالات البحث المقترحة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	١- المقدمة.
ج	٢- مشكلة البحث.
د	٣- أهداف البحث.
هـ	٤- أهمية البحث.
و	٥- حدود البحث
و	٦- خطة البحث.
١	الفصل الأول: التأصيل العلمي لمفهوم المراجعة المستمرة
٢	مقدمة الفصل.
٣	١- طبيعة المراجعة الخارجية كعلم ومهنة.
٤	٢- حدود ومتغيرات بيئه المراجعة الخارجية.
٥	١-٢ المتغيرات الاقتصادية والسياسية.
٦	٢-٢ المتغيرات التكنولوجية.
٦	٣-٢ المتغيرات الاجتماعية والثقافية.
٧	٣-١ أثر التطورات في تكنولوجيا المعلومات على بيئه المراجعة الخارجية.
٩	٤-١ اتجاهات تأثير التجارة الإلكترونية على المراجعة الخارجية.
١٠	٤-٢ مفهوم المراجعة المستمرة.
١٢	٤-٣ الطلب على المراجعة المستمرة.
١٤	٤-٤ نطاق المراجعة المستمرة.
١٥	٤-٥ مجال المراجعة المستمرة.
١٥	٤-٦ الاختلافات الأساسية بين المراجعة التقليدية لقوائم المالية والمراجعة المستمرة.
١٦	٤-٧ أثر تطبيق مدخل المراجعة المستمرة على استقلالية مراقب الحسابات
١٨	٥-١ دور المراجعة المستمرة في مجال حوكمة الشركات.
١٨	٦-١ مدى اعتماد مراقبي الحسابات على عمل المراجعين الداخليين عند أداء أعمال المراجعة المستمرة.
٢٠	٧-١ دوافع البحث في مجال المراجعة المستمرة.
٢٢	خلاصة الفصل.

الصفحة	الموضوع
٢٤	الفصل الثاني: استقراء وتقدير الإصدارات المهنية في مجال المراجعة المستمرة
٢٥	مقدمة الفصل.
٢٦	١-٢ التقرير البحثي لكل من AICPA و CICA.
٢٦	١-١-٢ أهداف التقرير البحثي.
٢٦	٢-١-٢ تعريف المراجعة المستمرة وفقاً للتقرير البحثي.
٢٩	٣-١-٢ مراحل عملية المراجعة المستمرة.
٣٤	٤-١-٢ استنتاجات التقرير البحثي.
٣٥	٢-٢ قائمة معايير المراجعة رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٦.
٣٦	٣-٢ قائمة معايير المراجعة رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠١.
٣٩	٤-٢ نشرة المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين رقم ٣ لسنة ٢٠٠١.
٤١	٥-٢ قائمة ممارسات المراجعة الدولية رقم ١٠١٣ لسنة ٢٠٠٢.
٤١	١-٥-٢ مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة.
٤٣	٢-٥-٢ المخاطر التي تواجهها المنشآت التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية.
٤٣	٣-٥-٢ اعتبارات الرقابة الداخلية.
٤٣	٤-٥-٢ أثر السجلات الإلكترونية على أدلة المراجعة.
٤٤	٦-٢ قائمة إرشاد المراجعة والتأكد الاسترالية رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٠٠٢.
٤٥	٧-٢ إرشاد المراجع الكندي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٣.
٤٦	٨-٢ إرشاد مؤسسة مراجعة ورقابة نظم المعلومات رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣.
٤٦	١-٨-٢ مرحلة قبول التكليف.
٤٧	٢-٨-٢ مرحلة تخطيط عملية المراجعة.
٤٨	٣-٨-٢ مرحلة تنفيذ عملية المراجعة.
٤٨	٤-٨-٢ مرحلة إعداد تقرير المراجعة.
٤٩	٩-٢ إرشاد معهد المراجعين الداخليين رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.
٥٠	١-٩-٢ بيئة المراجعة الجديدة.
٥٠	٢-٩-٢ الإطار المقبول لتطبيق المراجعة المستمرة.

الصفحة	الموضوع
٥١	٣-٩-٢ تطبيق مدخل المراجعة المستمرة.
٥٢	٤-٩-٢ منافع تطبيق مدخل المراجعة المستمرة.
٥٢	١٠-٢ التطورات في معايير المراجعة المرتبطة بتقييم الخطر وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية.
٥٤	١١-٢ مقارنة الإصدارات المهنية المرتبطة بالمراجعة المستمرة.
٦٠	١٢-٢ تقييم الإصدارات المهنية المرتبطة بالمراجعة المستمرة.
٦٣	خلاصة الفصل.
٦٤	الفصل الثالث: استقراء وتقييم الدراسات السابقة في مجال المراجعة المستمرة
٦٥	مقدمة الفصل.
٦٦	١-٣ استقراء وتقييم الدراسات التي تناولت أهمية المراجعة المستمرة كمدخل لمراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية.
٧٢	١-١-٣ ملخص الدراسات التي تناولت أهمية المراجعة المستمرة كمدخل لمراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية.
٧٤	٣-٢-١ تقييم الدراسات التي تناولت أهمية المراجعة المستمرة كمدخل لمراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية.
٧٦	٣-٢ استقراء وتقييم الدراسات التي تناولت عملية تطوير مدخل المراجعة المستمرة.
٨٨	١-٢-٣ ملخص الدراسات التي تناولت عملية تطوير مدخل المراجعة المستمرة.
٩٢	٣-٢-٢ تقييم الدراسات التي تناولت عملية تطوير مدخل المراجعة المستمرة.
٩٤	٣-٣ استقراء وتقييم الدراسات التي تناولت دور وظيفة المراجعة الداخلية في أداء المراجعة المستمرة.
٩٩	١-٣-٣ ملخص الدراسات التي تناولت دور وظيفة المراجعة الداخلية في أداء المراجعة المستمرة.
١٠٠	٣-٢-٣ تقييم الدراسات المرتبطة بدور وظيفة المراجعة الداخلية في أداء المراجعة المستمرة.